

قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٠م  
بشأن حماية الآداب في المحال العامة

باسم الشعب ،  
مجلس قيادة الثورة ،

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ٢ شوال ١٣٨٩ هـ  
الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩ م وعلى قانون العقوبات ،  
وبناء على ما عرضه وزير الداخلية والحكم المحلى وموافقة رأى مجلس  
الوزراء ،

أصدر القانون الآتى

مادة ( ١ )

لايجوز تقديم العروض المسرحية أو التمثيلية أو الموسيقية أو الراقصة  
أو الغنائية في الملاهي أو المحال العامة الا بعد الترخيص بها من الجهة المختصة  
بوزارة الداخلية والحكم المحلى ولايجوز الترخيص بالعروض الخليعة أو الفاضحة  
أو المخلة بالحياء أو التي يقصد بها الاثارة الجنسية أو التي تنطوى على ذلك .

مادة ( ٢ )

يحظر في الملاهي والمحال العامة : -

- أ ( التحريض على الفجور أو الفسق سواء كان ذلك بالقول  
أو الاشارة أو الحركة .
- ب ( ارتكاب أعمال فاحشة أو الاتفاق عليها أو تسهيل ارتكابها  
سواء تم ذلك في المحل أو الملهى أو في مكان ملحق به .
- ج ( سائر الأعمال المنافية للآداب العامة .

### مادة ( ٣ )

١ - في حالة مخالفة أحكام احدى المادتين السابقتين يعاقب صاحب الملهى أو المحل والمسئول عن ادارته بالحبس مدة لاتقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ، ويحكم بغلق المحل .

ويجوز لوزير الداخلية والحكم المحلى قبل صدور الحكم أن يصدر قراراً بايقاف العرض أو بغلق المحل اداريا بصفة مؤقتة اذا اقتضت المحافظة على الآداب العامة ذلك .

٢ - ويعاقب بذات العقوبات كل من أجر او قدم بأى صفة كانت مكاناً لمزاولة الاعمال المحظورة بمقتضى المادتين السابقتين .

### مادة ( ٤ )

يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة ، وبغرامة لاتجاوز مائتى جنيه كل من أتى عملاً من الأعمال المحظورة بمقتضى احدى المادتين ١ ، ٢ أو حرض عليها أو سهلها أو اشترك فيها بأية صورة سواء كان من مرتادى المحل أو الذين يقدمون عروضاً فيه أو من غيرهم . وتضاعف العقوبة اذا كان مرتكب الفعل من العاملين بالملهى أو المحل .

### مادة ( ٥ )

يعاقب بالسجن مدة لاتقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز ست سنوات وبغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة ، كل من يستخدم النساء لتقديم العروض او الأعمال المحظورة المنصوص عليها في المادتين الأولى أو الثانية أو استقدامهن من الخارج لذلك أو لتقديمهن لمرتادى المحال العامة أو الملاهى أو غيرهم أو للتجار فى اعراضهن بأية صورة أخرى وتحت أى ستار كان ذلك .

مادة (٦)

لا تلغ احكام هذا القانون بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين .

مادة (٧)

على وزير الداخلية والحكم المحلي تنفيذ هذا القانون، وله اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مجلس قيادة الثورة

عقيد / معمر القذافي  
رئيس مجلس الوزراء

رائد / عبد السلام جلود  
نائب رئيس مجلس الوزراء  
ووزير الداخلية والحكم المحلي

صدر في ٢٨ صفر ١٣٩٠ هـ  
الموافق ٥ مايو ١٩٧٠ م